

نحن رؤساء البلديات وممثلي السلطات المحلية وممثلي الدول العربية المشاركين في المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث في الفترة 19-21 مارس/أذار 2013 في مدينة العقبة في الأردن،

نرحب بدعم كل من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC) وجامعة الدول العربية والاستضافة الكريمة للمملكة الأردنية الهاشمية وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مما ساهم في تفعيل دور المدن والبلديات والحكومات العربية،

نؤكد على أهمية الحد من مخاطر الكوارث في المدن العربية ونعلن من العقبة ما يلي:

إدراكاً منا بأن:

- أكثر من 56% من سكان الوطن العربي يعيشون في المناطق الحضرية (المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة)، بينما تزداد هذه النسبة في بعض الدول إلى 87% من مجموع السكان.¹
- عدد سكان المناطق الحضرية في الوطن العربي يزداد بسرعة تفوق معدل النمو السكاني الإجمالي، كما أن معدل النمو السكاني العام من بين أعلى المعدلات في العالم.
- المناطق الحضرية في الوطن العربي تشكل مصدراً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والبشرية وذلك بتوفيرها لفرص العمل والتعليم والصحة ومرافق الاتصالات والتجارة والسياحة.
- البيئة التي يتم الحفاظ عليها والتي تكون مدعومة بالمعرفة والمهارات التقليدية تكون أكثر قدرة على الحد من مخاطر الكوارث الكامنة وتعزز من قدرة المجتمعات على المجابهة كما تساهم في إنقاذ الأرواح والممتلكات وسبل المعيشة.
- معظم المدن والبلدات والقرى العربية تقع في مناطق شديدة الخطورة بما في ذلك السواحل والمناطق ذات النشاط الزلزالي وبالتالي فهي معرضة لمخاطر الكوارث من الزلازل والفيضانات والعواصف والسيول والبراكين مما يؤدي لخسائر في الأرواح والممتلكات وسبل المعيشة.
- التغير المناخي من محركات مخاطر الكوارث بسبب زيادة تواتر وشدة التغيرات المرتبطة بالجو والمياه بما في ذلك ما نشهده من تأثيرات سلبية للتغيرات المناخية على الوطن العربي من جفاف وتصحر وسيول وعواصف وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن يزداد تعرض المدن والقرى العربية إلى الغمر الساحلي وتآكل الشواطئ الساحلية وارتفاع منسوب البحر والعواصف والفيضانات بين غيرها من الأخطار.
- مفاهيم التنمية المستدامة يجب أن ترتبط بعملية التخطيط والتنمية الحضرية في مختلف القطاعات (مثل البنية التحتية والبيئة والطاقة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية) وذلك من أجل زيادة القدرة على مجابهة الكوارث من خلال حماية الموارد الطبيعية (المياه والأراضي والأحزمة الخضراء والمستنقعات ومستجمعات المياه) والأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي والفئات الأكثر تضرراً.
- وجود سياسات فاعلة لإدارة مخاطر الكوارث هو أولوية مع تحديد وإيجاد مؤسسات تنفيذية فعّالة لتنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث.
- الاستثمارات الخاصة بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث هي ضرورة من أجل تقليل الخسائر والأضرار والمخاطر، والمحافظة على استدامة سبل المعيشة.
- المجتمع المدني له دور كبير في تعزيز القدرات وزيادة الوعي المجتمعي لذا يجب إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم في كافة المشروعات والبرامج الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث.

¹ تقرير حالة المدن العربية 2013/2012 - تحديات التحول الحضري - مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT) 2012

كما نشير إلى:

- أننا نستند إلى الحملة العالمية للحد من مخاطر الكوارث 2010-2015 والمعلنة باسم "تمكين المدن من مجابهة الكوارث: مدينتي تستعد!" والتي تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية المستدامة على مجابهة الكوارث على أساس مبادئ إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث.
- أننا نستند إلى بيان رؤساء البلديات الخاص بالمدن القادرة على المجابهة على هامش الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والذي يدعو مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) للعمل مع شبكات المدن ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لدعم الاستعدادات المحلية للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية على مجابهة الكوارث.

نحن عازمون على ما يلي حتى نهاية عام 2017:

- I.** إنشاء وحدة محلية مخصصة للتخطيط وإدارة استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك للتخفيف من آثارها والاستعداد لها والاستجابة والتعافي في نطاق البلدية.
- II.** التوصية بإصدار تشريعات واستصدار أنظمة ولوائح والعمل على تفعيل تطبيق القانون فيما يتعلق بـ: (أ) مسؤوليات الجهات المعنية من أجل الحد من مخاطر الكوارث، (ب) تحديد مناطق استخدامات الأراضي للحد من تعرض البنية التحتية للمدينة للأخطار، (ج) فرض العقوبات لعدم الامتثال ومنح الحوافز عند الامتثال لمعايير السلامة.
- III.** تخصيص ما يتراوح بين 1% إلى 5% من الميزانية السنوية للمدينة للحد من مخاطر الكوارث، على أن يتم انفاقها على دمج اعتبارات الحد من المخاطر في قطاعات التنمية المختلفة وتعزيز القدرات المؤسسية وتعزيز البنية التحتية وتحسين الاستعداد المجتمعي².
- IV.** إعداد ما لا يقل عن تقرير واحد لتقييم المخاطر للمدينة (بما في ذلك المباني العامة والمدارس والمرافق الصحية والمناطق الأثرية والبلدات القديمة التاريخية ذات الموروث الثقافي) وذلك لتوجيه خطط وسياسات التنمية الحضرية (النمو العمراني) وضمان أن تتوفر هذه المعلومات وخطط المدينة لمجابهة الكوارث لجميع السكان.
- V.** إعداد استراتيجية المدينة للحد من مخاطر الكوارث وذلك من خلال المشاورات مع جميع الجهات المعنية لتحديد خطط واقعية تنفيذية للحد من المخاطر وربطها بالاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.
- VI.** تنفيذ حملة واحدة على الأقل للتوعية العامة لزيادة فهم واستيعاب المجتمعات المحلية في المدن والبلدات والمناطق الريفية لمخاطر الكوارث والإجراءات الواجب اتخاذها للحد من المخاطر.
- VII.** التوصية بتطوير برامج التعليم والتدريب على الحد من مخاطر الكوارث في المدارس والجامعات وضرورة إدراج الحد من مخاطر الكوارث في المناهج التعليمية.
- VIII.** بناء أو تعزيز مرفقين حيويين في المدينة للحد من مخاطر الكوارث مثل سد أو حاجز أو نظام صرف للسيول في الأماكن المحتاجة لذلك.
- IX.** التأكد من تنفيذ اجراءات تخفيف آثار الكوارث في ما لا يقل عن مؤسستين حكوميتين ومدرستين ومستشفيين (أو مركزين صحيين) في المدينة أو البلدة³.

² وفقا للظروف المحلية، قد تشمل هذه الاعمال بناء واصلاح السدود وبناء نظام صرف للسيول، صيانة الأحزمة الخضراء/الغابات، والوعي العام، والانداز المبكر، والتدريب، وشراء معدات الانقاذ والانداز، تدريب فرق الانقاذ، تخزين مواد الاغاثة وتوفير الفروض الصغيرة بعد وقوع الكوارث لعلاجها واستعادة سبل العيش.

- X.** إنشاء نظام لمراقبة تطبيق قواعد البناء وخطط استخدام الأراضي.
- XI.** تكوين لجنة إنذار مبكر على مستوى البلدية تعمل على إعداد ونشر الإنذار بالكوارث وخاصة للمجتمعات الأكثر عُرضة للمخاطر في المناطق الحضرية والريفية⁴.
- XII.** تشكيل فرق متطوعين من المجتمع المحلي وتدريبهم للمساعدة في عمليات البحث والإنقاذ ومكافحة الحرائق والإسعافات الطبية الأولية والإخلاء في حالات الفيضانات والزلازل حيثما وجب ذلك.
- XIII.** تنفيذ ما لا يقل عن مخططين لضمان حماية الموارد الطبيعية وتخفيف مخاطر الكوارث. على سبيل المثال قنوات الصرف الطبيعية كالأنهار والقنوات، أو أراضي الأهوار والمستنقعات، أو أشجار المانغروف والغابات والأحزمة الخضراء حول المدن أو مستجمعات المياه.
- XIV.** الاهتمام بالآثار التاريخية والموروث الثقافي العالمي في الوطن العربي و تخصيص موارد لحمايتها وصيانتها للحد من مخاطر الكوارث.
- XV.** تعزيز التعاون المشترك بين المدن العربية لنقل الخبرات والمعرفة بين البلديات والسلطات المحلية.
- XVI.** اعتبار يوم الحادي والعشرين (21) من مارس/آذار من كل عام هو اليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث.

ملاحظات:

- 1- نحن نلتزم بهذا الإعلان حتى نهاية عام 2017 وسيتم إجراء مراجعة في عام 2015 لضمان الاتساق مع الإطار العالمي الجديد للحد من مخاطر الكوارث في 2015 (ما بعد هيوغو).
- 2- نحن ندرك أن هناك تفاوت بين تطور وتقدم أنظمة الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية ولذلك فإن المدن العربية تتفاوت قدراتها ومواردها لتنفيذ ما ورد في هذا الإعلان ومن المتوقع أن تتفاوت. وبينما يتفق الجميع على ما عزمنا عليه في هذا الإعلان ندرك جميعاً أن مستويات التقدم المحرز ستختلف في تنفيذ هذه الالتزامات الواردة في إعلان العقبة للحد من مخاطر الكوارث في المدن العربية.

³ وقد يشمل ذلك ما يلي: شراء التأمين على المباني والبنية التحتية الحرجة (المكاتب الحكومية بالمدينة والجسور والمستشفيات والمدارس والمطارات والقطارات والمحطات والموانئ) وذلك لنقل مخاطر الكوارث من وزارة المالية لقطاع التأمين والاشتراك مع هذا القطاع من أجل تعزيز التأمين للمخاطر في القطاع الخاص للصناعة والإسكان.

⁴ وقد يشمل ذلك ما يلي: إنشاء لجنة متعددة التخصصات لتلقي المعلومات في حالات الكوارث من مصادر وطنية ودولية ونشرها للجميع باستخدام مجموعة متنوعة من القنوات فعلي سبيل المثال وسائل الاعلام والمساجد والكنائس والمنظمات المجتمعية و المؤسسات التعليمية.